EXPRO
هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure & Projects Efficiency Authority

الدليل الارشادي للإعلان عن المنافسة

مايو 2024

نوع الوثيقة	دليل ارشادي
تصنيف الوثيقة	عام
رقم الإصدار	1

رقم الوثيقة:EXP-AN0-GL-000009
رقم الإصدار: 000

إشعار هام وإخلاء مسؤولية

هذا المستند هو ملكية حصرية لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، ويعد هذا الإشعار والشروط الواردة به جزءا لا يتجزأ من ويتم قراءة هذا المستند بأكمله بما في ذلك شروط هذا الإشعار الهام.

يجوز للجهات الحكومية الإفصاح عن محتوى هذا المستند أو جزء منه لمستشاريها و/أو المتعاقدين معها شريطة أن يتضمن هذا الإشعار.

أي استخدام أو إجراءات تنبثق عن هذا المستند أو جزءٍ منه من قِبل أي طرف بما في ذلك الجهات العامة و/أو مستشاريها و/أو المتعاقدين معها، يكون على المسؤولية التامة لذلك الطرف، ويتحمل المخاطر المرتبطة به.

تخلي الهيئة مسؤوليتها أو تبعات من أي التزامات لأيّ طرف آخر مهما كانت طريقة نشوئها فيما يتعلق أو يتصل باستخدام هذا المستند (بما في ذلك الخسائر ولأضرار مهما كانت طبيعتها والتي يُرفع بها مطالبات بصرف النظر عن الأسس التي بُنيت عليها بما في ذلك الإهمال أو أخلافه). وتسري أحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/128) وتاريخ 1440/11/13هـ واللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (1242) وتاريخ 1441/3/21هـ، والمعدلة بالقرار الوزاري رقم (3479) وتاريخ 1441/8/11هـ، في حال وجد تعارض في هذا الدليل.

- تسري صلاحية هذا المستند وما يتضمنه من محتويات وفق الشروط الواردة به واعتبارا من تاريخ إصداره.

يُقدم هذا الدليل من قبل هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية وفقا لدورها في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

حسب المادة (الرابعة عشرة) من النظام دون إخلال باختصاص الهيئة العامة للصناعات العسكرية، وتنفيذا لأحكام النظام؛ تختص الجهة المختصة بالشراء الموحد (هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية) بما يلي:

1. تحديد الأعمال والمشتريات التي تحتاج إليها أكثر من جهة حكومية، وتوحيد مواصفاتها الفنية، ومباشرة جميع إجراءات طرحها، وتلقي العروض ودراستها واختيار أفضلها، وإبرام اتفاقيات إطارية في شأنها نيابة عن الجهات الحكومية وفقا لأحكام النظام.

2. إعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقيات إطارية، وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها وعلى ما تضمنته الاتفاقيات الإطارية من بنود من خلال البوابة.

3. مراجعة ما ترفعه إليها الجهات الحكومية من دراسات جدوى وتكاليف تقديرية للمشتريات والأعمال التي تتولى طرحها، وما يتعلق بها من وثائق للمنافسة ووثائق للتأهيل المسبق -إن وجد- وإبداء الرأي في شأنها خلال مدة تحددها اللائحة.

4. إعداد نماذج وثائق المنافسات ووثائق التأهيل المسبق، ونماذج للعقود، ونماذج تقييم أداء المتعاقدين، وأي وثيقة أخرى تتطلبها طبيعة الأعمال أو المشتريات؛ بما يتفق مع أحكام النظام واللوائح المنصوص عليها في المادة (السادسة والتسعين) من النظام.

5. إعداد البرامج التدريبية الازمة لتطوير مؤهلات ومهارات القائمين على تطبيق أحكام النظام في الجهات الحكومية.

الفهرس

1 مقدمة

2 نبذة عن الإعلان عن المنافسة

3 نظرة عامة عن التشريعات وأفضل الممارسات

4 ممارسات خاطئة شائعة

1

مقدمة

المقدمة

التعريف:

*الإعلان عن المنافسات هي العملية التي تقوم فيها الجهة الحكومية بنشر إشعار مبدئي عبر منصة اعتماد تعلن فيه عن رغبتها بطرح كراسة منافسة وتوضح من خلاله النشاط المطلوب تقديمه من خلال هذه الكراسة وتوضح فيه الفترة المزمع طرح الكراسة فيها

الغاية:

توفير إطار عمل محدد وواضح للجهات الحكومية للاستفادة من عملية الإعلان عن المنافسات

تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات المشتريات الحكومية من خلال تطبيق أفضل الممارسات للإعلان عن المنافسات

المستهدفات والأثر:

التحسين المستمر

يسعى الدليل إلى تحسين الأداء والكفاءة في رحلة المشتريات من خلال تفعيل عملية الإعلان عن المنافسات بما يضمن جاهزية مزودي الخدمات ووضوح متطلبات المنافسات عند حلول موعد طرحها.

تحقيق القيمة

يعمل الدليل على تحقيق أفضل قيمة ممكنة للمشروعات والمشتريات الحكومية، مما يؤدي إلى تحقيق توفير في التكلفة وزيادة في الجودة.

زيادة الثقة والشفافية

يساهم الدليل في زيادة الثقة والشفافية بين الجهات الحكومية وبينها وبين مزودي الخدمات، وذلك من خلال توضيح المنافسات المزمع طرحها عبر الإعلان عنها.

توحيد المعايير

تحقيق مستوى موحد من الجودة والتناسق من خلال توحيد المعايير والأساليب المستخدمة في إعلان المنافسات عبر مختلف الجهات الحكومية.

2

نبذة عن الإعلان عن المنافسة

نبذة عن الإعلان عن المنافسة

سيتناول هذا الجزء من الدليل نبذة عن عملية إعلان المنافسة قبل الطرح وأفضل الممارسات المتعلقة بها، وذلك بهدف تقليل المدة الزمنية للإجراءات اللاحقة للإعلان والمساهمة في ضمان الالتزام بخطط المشتريات السنوية.

تهدف عملية إعلان المنافسات للتأكد من توافر مزودي الخدمات محليا وضمان مشاركة مزودي الخدمات المهتمين وذوي الاختصاص في المنافسة عند حلول موعد طرحها.

دواعي الإعلان عن المنافسة:

1- التأكد من تواجد مزودي الخدمة في السوق المحلي

2- التأكد من توفر المنتجات والمواصفات المطلوبة

3- تمكن الجهات الحكومية من عمل دراسات للسوق المحلي وتقييم مزودي الخدمات الحاليين

4- تطوير قاعدة بيانات مزودي الخدمات لدى الجهات الحكومية

5- تمكن الجهات الحكومية من تحليل الأنشطة والقدرات المتاحة في السوق المحلي

6- تمكن الجهات الحكومية من ضمان الالتزام بخطط المشتريات السنوية

3

نظرة عامة عن التشريعات وأفضل الممارسات

نظرة عامة عن التشريعات وأفضل الممارسات المرتبطة بإعلان المنافسة

نظرة تشريعية عن الإعلان للمنافسات

المنافسات العامة:

حسب المادة الثالثة والثلاثون من اللائحة التنفيذية:

تعلن الجهة الحكومية عن المنافسة العامة وفقاً للإجراءات الآتية:

1- يكون الإعلان عن جميع المنافسات العامة في البوابة، على أن يستمر الإعلان حتى الموعد النهائي لتقديم العروض. وللجهة الحكومية -بالإضافة إلى الإعلان في البوابة- أن تعلن في موقعها الإلكتروني أو الجريدة الرسمية أو أي وسيلة أخرى تراها مناسبة.

2- يتم الإعلان خارج المملكة، للأعمال والمشتريات التي تتم في الخارج وتلك التي لا يتوفر لها أكثر من متعهد أو مقاول واحد داخل المملكة، وذلك بالإضافة إلى الإعلان عنها في الداخل وفقاً للمشار إليه في الفقرة (١) من هذه المادة.

3- يكون الإعلان خارج المملكة في المواقع الإلكترونية الإعلانية في البلد المراد تنفيذ الأعمال والمشتريات فيه، وفي الموقع الالكتروني لسفارة المملكة إن وجد. ويجوز للجهة الحكومية أن تضيف على تلك الوسائل أي وسيلة أخرى تراها مناسبة؛ على أن يكون الإعلان باللغتين العربية والإنجليزية ولغة البلد المعلن فيه وأي لغة أخرى ترى الجهة الحكومية مناسبتها.

4- يجب أن يتضمن إعلان المنافسة العامة البيانات الآتية كحد أدنى:

أ- اسم الجهة المعلنة.
ب- رقم المنافسة ووصفها وغرضها.
ج- مجال التصنيف إن وجد.
د- تكاليف وثائق المنافسة ومكان دفعها.
ه- آخر موعد لاستقبال العروض، وتاريخ فتح العروض.

5- في حال تعذر نشر إعلان المنافسة العامة في البوابة لأسباب فنية، يُعلن عنها في الجريدة الرسمية وموقعها الإلكتروني، والموقع الإلكتروني للجهة صاحبة المشروع، على أن تقوم الجهة بنشر الإعلان في البوابة عند عودتها للعمل ما لم تنته مدة تلقي العروض.

تضمنت المادة الرابعة والثلاثون من اللائحة التنفيذية التالي:

1- يجب ألا تقل المدة من تاريخ نشر الإعلان في البوابة وحتى الموعد النهائي لتقديم العروض عن الآتي:

أ- (خمسة عشر) يوماً للأعمال والمشتريات التي تبلغ كلفتها التقديرية (خمسة ملايين) ريال فأقل.

ب- (ثلاثون) يوماً للأعمال والمشتريات التي تبلغ كلفتها التقديرية أكثر من (خمسة ملايين) ريال وتقل عن (مائة مليون) ريال.

ج- (ستون) يوماً للأعمال والمشتريات التي تبلغ كلفتها التقديرية (مائة مليون) ريال فأكثر.

2- يجوز للجهة الحكومية -بعد أخذ موافقة الوزير- تقليص المدد الواردة في هذه المادة، متى كانت طبيعة الأعمال والمشتريات لا تتطلب استيفاء كامل المدة.

نظرة تشريعية عن الإعلان للمنافسات

المنافسات المحدودة:

حسب المادة السادسة والثلاثون من اللائحة التنفيذية:

على الجهة الحكومية عند التعاقد بأسلوب المنافسة المحدودة في الأعمال والمشتريات التي لا تتوافر إلا لدى عدد محدود من المقاولين أو الموردين أو المتعهدين، أن تلتزم بالضوابط الآتية:

1- يتم نشر إعلان في البوابة والموقع الإلكتروني للجهة؛ للتأكد من عدم توافر مقاولين أو موردين آخرين في مجال الأعمال والمشتريات المطلوبة، على ألا تقل مدة الإعلان عن (عشرين) يوماً من تاريخ نشره.

2- إذا تبين من الإعلان أو القوائم المشار إليها في الفقرة (3) من هذه المادة وجود أكثر من خمسة موردين أو مقاولين أو متعهدين، تطرح الأعمال والمشتريات في منافسة عامة.

3- تعد الجهة الحكومية قائمة بالأعمال والمشتريات التي لا يتوافر لها إلا عدد محدود من المقاولين والموردين والمتعهدين وقائمة بأسماء مقدمي الخدمة لتلك الأعمال والمشتريات، ويتم تحديثها بشكل سنوي، على أن يتاح للعموم الاطلاع عليها عبر البوابة.

الشراء المباشر:

حسب المادة الرابعة والأربعون من اللائحة التنفيذية:

على الجهة الحكومية عند رغبتها تأمين الأعمال والمشتريات التي لا تتوافر إلا لدى متعهد أو مقاول أو مورد واحد مراعاة ما يلي:

1- أن تكون هناك حاجة ضرورية لتأمين الأعمال والمشتريات، وألا يكون هناك بديل مناسب يمكن الحصول عليه من مصادر أخرى.

2- أن يُنشر إعلان في البوابة والموقع الإلكتروني للجهة، لا تقل مدته عن (عشرة) أيام عمل؛ وذلك للتأكد من أن الأعمال والمشتريات لا تتوافر إلا لدى متعهد أو مقاول أو مورد واحد. وعلى الجهة الحكومية التأكد من ذلك أيضاً من خلال المصادر الرسمية الأخرى وقواعد البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الجهات الأخرى.

أفضل الممارسات

نموذج إعلان:

إعلان منافسة

[اسم الجهة الحكومية]

الموضوع: دعوة للمنافسة على توريد [اسم المنتج/الخدمة]

الرقم المرجعي: [رقم المرجع]

التاريخ: [تاريخ الإعلان]

المقدمة: تدعو [اسم الجهة الحكومية] الموردين المؤهلين للمشاركة في المنافسة على توريد [اسم المنتج/الخدمة]. تهدف هذه المنافسة ضمان الحصول على أفضل العروض من حيث الجودة والسعر.

مواصفات المنتج/الخدمة:[تفاصيل دقيقة حول مواصفات المنتج/الخدمة المطلوبة]

شروط المنافسة:

1) يجب أن يكون الموردون مسجلين في منصة اعتماد.

2) يجب ان يكون المتقدم قادرا على تنفيذ المنافسة وفقا للمواصفات المحددة.

3) [أي شروط أخرى محددة من قبل الجهة الحكومية].

كيفية التقديم: يجب تقديم العروض عبر منصة اعتماد الرقمية قبل [تاريخ انتهاء التقديم].الجدول الزمني:

بداية تقديم العروض: [تاريخ البدء]

انتهاء تقديم العروض: [تاريخ الانتهاء]

للمزيد من المعلومات: يرجى الاتصال ب[اسم الشخص/القسم المسؤول] على [رقم الاتصال] أو عبر البريد الإلكتروني [البريد الإلكتروني].

نظرة عامة عن التشريعات وأفضل الممارسات المرتبطة بإعلان المنافسة

ما هي الحقوق الخمسة

مفهوم "الحقوق الخمسة" في عمليات الشراء يشير إلى خمس مبادئ أساسية توجِّه عمليات الشراء لضمان أن عملية الحصول على السلع والخدمات تتم بفعالية وبطريقة أخلاقية. تساعد هذه الحقوق المؤسسات على تحقيق أهدافها في مجال الشراء وتعزز الكفاءة العامة. الحقوق الخمسة في عمليات الشراء

1. **السلعة أو الخدمة الصحيحة**: ضمان شراء السلع أو الخدمات الصحيحة لتلبية احتياجات الجهة الحكومية. يتضمن ذلك تحديد الجودة والكمية والمواصفات الصحيحة.
2. **الكمية الصحيحة**: شراء الكمية المناسبة من السلع أو الخدمات. يتضمن ذلك تحديد الكمية الصحيحة لتلبية الطلب دون فائض أو نقص.
3. **الجودة الصحيحة**: اقتناء السلع أو الخدمات التي تلبي معايير الجودة المطلوبة. يشمل ذلك الامتثال للمواصفات والمعايير والمتطلبات التنظيمية.
4. **المكان الصحيح**: ضمان توصيل السلع أو الخدمات إلى المكان الصحيح. يتضمن ذلك التخطيط اللوجستي السليم والتوزيع إلى نقاط التسليم المحددة.
5. **الوقت الصحيح**: شراء السلع أو الخدمات في الفترة الزمنية المطلوبة. الالتزام بالوقت هو أمر حاسم لتلبية جداول العمل المؤسسية وتجنب انقطاعات في العمليات.

الالتزام بهذه الحقوق الخمسة عند الإعلان عن أي منافسة يساعد الجهات الحكومية على تحسين عملياتها في مجال الشراء، وتقليل المخاطر.

4

ممارسات خاطئة شائعة

ممارسات خاطئة شائعة عن الإعلان عن المنافسات

ممارسات خاطئة شائعة

- **عدم توضيح النشاط المطلوب المرتبط بالمنافسة:**

تقع بعض الجهات الحكومية في خطأ عدم توضيح النشاط المطلوب المرتبط بالمنافسة أو تشير إليه بصورة عامة، وذلك يؤدي إلى ترشح بعض مزودي الخدمة غير المختصين بالنشاط المطلوب للمنافسة.

- **عدم توضيح المواصفات الفنية ذات الاختصاص الدقيق أو ذات الندرة في السوق المحلي:**

تتجاهل بعض الجهات الحكومية أهمية توضيح المواصفات الفنية الدقيقة والتي قد تتسم بقلة توفرها في السوق المحلي أو حتى انعدامها وهذا يؤدي لترشح مزودي الخدمات غير المؤهلين لتلبية احتياجات الجهة الحكومية بحسب متطلبات المنافسة عند طرحها.

- **تجاهل الإعلان للمنافسات بحسب الخطة السنوية المعتمدة للمشتريات:**

قد تتجاهل بعض الجهات الحكومية أهمية الإعلان عن المنافسات قبل موعد طرحها بحسب خطة المشتريات السنوية المعتمدة لديها، وذلك يؤثر سلبا على ضمان توفر متطلبات الخطة السنوية للمشتريات وذلك يشمل مزودي الخدمات المؤهلين بالإضافة لتوفر المواصفات المطلوبة.

- **التأخر في الإعلان عن المنافسات أو انعدامه:**

قد يتسبب عدم الإعلان عن المنافسة بتأخر إجراءات ما بعد الطرح أو حتى إلغاء المنافسة بعد طرحها نظرا لقلة مزودي الخدمات المتقدمين أو حتى عدم تقدم أحد للمنافسة.

شكراً